

توصيات الأونسيترال التشريعية بشأن المنشآت المحدودة المسؤولية

ألف - أحكام عامة

- التوصية 1: ينبغي أن ينص القانون على أن المنشأة المحدودة المسؤولية محكومة بهذا القانون وبقواعد التنظيم.
- التوصية 2: ينبغي أن ينص القانون على أنه يجوز تكوين منشأة محدودة المسؤولية من أجل مزاوله أي نشاط أعمال أو تجارة مشروع.
- التوصية 3: ينبغي أن ينص القانون على أن للمنشأة المحدودة المسؤولية شخصية اعتبارية مستقلة عن أعضائها.
- التوصية 4: ينبغي أن ينص القانون على أن العضو لا يكون مسؤولاً شخصياً عن التزامات المنشأة المحدودة المسؤولية لمجرد كونه عضواً فيها.
- التوصية 5: لا ينبغي أن يشترط القانون حداً أدنى لرأس المال من أجل تكوين المنشأة المحدودة المسؤولية.
- التوصية 6: ينبغي أن ينص القانون على أن اسم المنشأة المحدودة المسؤولية يجب أن يتضمن تعبيراً أو مختصراً يبين أنها منشأة محدودة المسؤولية.

باء - تكوين المنشأة المحدودة المسؤولية

- التوصية 7: ينبغي أن ينص القانون على ما يلي:
- (أ) اشتراط أن يكون لدى المنشأة المحدودة المسؤولية عضو واحد على الأقل من وقت تكوينها وحتى حلها؛
- (ب) تحديد ما إذا كانت العضوية في الكيان المحدود المسؤولية مقصورة على الأشخاص الطبيعيين فقط، وإن لم تكن كذلك، إلى أي مدى يُسمح بالأشخاص الاعتباريين.
- التوصية 8: ينبغي أن ينص القانون على أن المنشأة المحدودة المسؤولية تُعتبر قد تكونت بمجرد تسجيلها.
- التوصية 9: ينبغي للقانون:
- (أ) أن يشترط تقديم المعلومات والمستندات التالية المطلوبة لتسجيل المنشأة المحدودة المسؤولية:
- '1' اسم المنشأة المحدودة المسؤولية؛
 - '2' العنوان التجاري للمنشأة المحدودة المسؤولية، أو موقعها الجغرافي الدقيق عندما لا يكون لها عنوان بالشكل المعتاد؛
 - '3' هوية صاحب (أصحاب) التسجيل؛
 - '4' هوية كل شخص يدير المنشأة المحدودة المسؤولية؛

- '5' محدد الهوية الفريد، إذا كان قد حُصص بالفعل؛
(ب) أن يبقي المعلومات الإضافية المطلوبة، إن وجدت، في حدها الأدنى.

جيم - تنظيم المنشأة المحدودة المسؤولة

التوصية 10: ينبغي للقانون:

- (أ) أن يحدد الأشكال التي يجوز أن تتخذها قواعد التنظيم؛
(ب) أن ينص على أنه يجوز أن تتناول قواعد التنظيم أي مسائل تتعلق بالمنشأة المحدودة المسؤولة، حسبما يقتضيه القانون.

دال - حقوق الأعضاء وعملية اتخاذ القرار في المنشأة المحدودة المسؤولة

التوصية 11: ينبغي أن ينص القانون على تساوي الأعضاء في الحقوق في المنشأة المحدودة المسؤولة بصرف النظر عن مساهماتهم، إن وجدت، ما لم يُتفق على خلاف ذلك في قواعد التنظيم.

التوصية 12: ينبغي للقانون:

أن يحدد القرارات المتعلقة بالمنشأة المحدودة المسؤولة التي ينفرد بها الأعضاء، على أن تتضمن، كحد أدنى، القرارات المتعلقة بما يلي:

- (أ) اعتماد قواعد التنظيم وتعديلها، لا سيما:
'1' هيكل المنشأة المحدودة المسؤولة الإداري والتغييرات فيها؛
'2' توزيع الحقوق على الأعضاء في المنشأة المحدودة المسؤولة، إن لم تكن متساوية؛
'3' مساهمات العضو؛
(ب) التحويل وإعادة الهيكلة؛
(ج) حل المنشأة.

التوصية 13: ينبغي أن يقضي القانون بأن ما يلي يسري ما لم يتفق على خلاف ذلك في قواعد التنظيم:

- (أ) تُتخذ القرارات المتعلقة بالمنشأة المحدودة المسؤولة التي ينفرد بها الأعضاء بموجب التوصية 12 بالإجماع؛
(ب) تُتخذ أي قرارات أخرى ينفرد بها الأعضاء بموجب قواعد التنظيم بالأغلبية.

هاء - إدارة المنشأة المحدودة المسؤولة

التوصية 14: ينبغي أن ينص القانون على أن يدير المنشأة المحدودة المسؤولة جميع أعضاءها حصراً، ما لم يتفق الأعضاء في قواعد التنظيم على تسمية مدير معين أو أكثر.

التوصية 15: ينبغي أن ينص القانون على أنه عندما يدير المنشأة المحدودة المسؤولية جميع أعضائها حصراً وما لم يُتفق على خلاف ذلك في قواعد التنظيم، تسوى الخلافات بين الأعضاء بشأن التشغيل اليومي للمنشأة بقرار أغلبية الأعضاء .

التوصية 16: ينبغي أن ينص القانون على أنه يجوز، إذا كانت المنشأة المحدودة المسؤولية لا يديرها جميع أعضائها حصراً، تسمية مدير معين وعزله بقرار أغلبية الأعضاء، ما لم يُتفق على خلاف ذلك في قواعد التنظيم.

التوصية 17: ينبغي أن ينص القانون على ما يلي عندما يتولى إدارة المنشأة المحدودة المسؤولية مدير معين أو أكثر:

(أ) يكون هؤلاء المديرون مسؤولين عن جميع المسائل التي لا ينفرد بها أعضاء المنشأة المحدودة المسؤولية بموجب هذا القانون، أو بموجب قواعد التنظيم متى انطبقت؛

(ب) تسوى المنازعات بينهم بقرار يتخذه المديرون بالأغلبية، ما لم يُتفق على خلاف ذلك في قواعد التنظيم.

التوصية 18: ينبغي أن ينص القانون على أن الأشخاص الذين يديرون المنشأة المحدودة المسؤولية يجب أن يستوفوا المتطلبات القانونية المفروضة على الأشخاص الذين يشغلون مناصب إدارية.

التوصية 19: ينبغي أن ينص القانون على:

(أ) أن كل مدير يتمتع بصلاحيته الدخول في التزامات باسم المنشأة المحدودة المسؤولية، ما لم يُتفق على خلاف ذلك في قواعد التنظيم؛

(ب) أن القيود المفروضة على هذه الصلاحية ليست نافذة تجاه الأطراف الثالثة التي تتعامل مع المنشأة المحدودة المسؤولية دون إشعار مناسب.

التوصية 20: ينبغي أن ينص القانون على أن أي مدير للمنشأة المحدودة المسؤولية يدين للمنشأة بواجب العناية وواجب الولاء .

واو - مساهمات الأعضاء في المنشأة المحدودة المسؤولية

التوصية 21: ينبغي أن ينص القانون على أنه يجوز للأعضاء أن يتفقوا في قواعد التنظيم على نوع المساهمات وتوقيتها وقيمتها .

زاي - التوزيعات

التوصية 22: ينبغي أن ينص القانون على أن تجرى التوزيعات على الأعضاء بالتناسب مع حقوقهم في المنشأة المحدودة المسؤولية، ما لم يُتفق على خلاف ذلك في قواعد التنظيم.

التوصية 23: ينبغي أن ينص القانون على حظر التوزيعات على أي عضو إذا كان من شأنها:

(أ) أن تجعل مجموع موجودات المنشأة المحدودة المسؤولية أقل من مجموع التزاماتها؛ أو

(ب) أن تجعل المنشأة المحدودة المسؤولة غير قادرة على سداد ديونها المتوقعة عند استحقاقها.

التوصية 24: ينبغي أن ينص القانون على أن كل عضو يتلقى توزيعاً، أو جزءاً من توزيع، على نحو يخل بالتوصية 23 يكون مسؤولاً عن رده إلى المنشأة المحدودة المسؤولة.

حاء - نقل الحقوق

التوصية 25: ينبغي أن ينص القانون على أن ما يلي يسري ما لم يُتفق على خلاف ذلك في قواعد التنظيم:

(أ) يجوز لأي عضو في المنشأة المحدودة المسؤولة نقل حقوقه في المنشأة عندما يوافق على النقل الأعضاء الآخرون، إن وجدوا؛

(ب) لا تستتبع وفاة أحد الأعضاء حل المنشأة المحدودة المسؤولة. وفي حالة وفاة أحد أعضاء المنشأة، تكون حقوقه في المنشأة قابلة للنقل إلى أي وريث (ورثة) وفقاً لقانون (قوانين) الدولة.

طاء - الانسحاب

التوصية 26: ينبغي أن ينص القانون على:

(أ) أنه يجوز للأعضاء الانسحاب من المنشأة المحدودة المسؤولة بالاتفاق أو لوجود سبب معقول؛

(ب) أن تُدفع لهم على مدى فترة زمنية معقولة القيمة العادلة لحقوقهم في المنشأة، ما لم يُتفق على خلاف ذلك في قواعد التنظيم.

ياء - التحويل أو إعادة الهيكلة

التوصية 27: ينبغي أن يوفر القانون الآليات القانونية اللازمة التي:

(أ) تيسر على أعضاء المنشأة المحدودة المسؤولة تحويلها إلى شكل قانوني آخر أو إعادة هيكلتها؛

(ب) تكفل حماية الأطراف الثالثة المتأثرة بالتحويل أو إعادة الهيكلة.

كاف - الحل

التوصية 28: ينبغي للقانون:

(أ) أن ينص على حل المنشأة المحدودة المسؤولة في أي من الحالات التالية:

'1' وقوع أي حدث محدد في قواعد التنظيم باعتباره سبباً لحل المنشأة؛

'2' اتخاذ الأعضاء قراراً بذلك؛

'3' صدور قرار قضائي أو إداري بحل المنشأة؛

4' عدم بقاء أعضاء في المنشأة يتمتعون بالأهلية القانونية المناسبة؛

5' أي حدث آخر محدد في هذا القانون؛

(ب) أن يرسى الأحكام والإجراءات اللازمة لحماية الأطراف الثالثة.

التوصية 29: ينبغي أن ينص القانون على ألا تواصل المنشأة المحدودة المسؤولية نشاطها بعد حدوث أي من الحالات المبينة في التوصية 28 (أ) إلا لغرض التصفية.

لام- حفظ السجلات والاطلاع عليها والإفصاح

التوصية 30: ينبغي أن ينص القانون على أن تحتفظ المنشأة المحدودة المسؤولية بسجلات معينة تشمل ما يلي:

(أ) المعلومات المودعة لدى السجل التجاري؛

(ب) قواعد التنظيم، إذا اعتمدت تلك القواعد خطيا أو دُونت بشكل آخر؛

(ج) هوية المديرين المعيّنين والأعضاء وأصحاب الملكية النفعية من كيانات اعتبارية، إن وجدوا، السابقين والحاليين، وكذلك آخر عناوين اتصال معروفة لهم؛

(د) البيانات المالية إن وجدت؛

(هـ) الإقرارات أو التقارير الضريبية؛

(و) أنشطة المنشأة وعملياتها وشؤونها المالية.

التوصية 31: ينبغي أن ينص القانون على أن لكل عضو الحق في الاطلاع على سجلات المنشأة المحدودة المسؤولية ونسخها وفي الحصول على المعلومات المتاحة عن أنشطتها وشؤونها المالية وعملياتها.

ميم- تسوية المنازعات

التوصية 32: ينبغي أن يبصر القانون إحالة أي منازعة تتعلق بحوكمة الكيان المحدود المسؤولية وتشغيله إلى آليات بديلة لتسوية المنازعات.